

## ٥٩١- فقه النوازل - للشيخ عامر بهجت - الأخذ بالديموقراطية

عامر بهجت

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين أما بعد كنا قد وصلناه في نظم  
النوازل إلى قول الناظم أخذ وسيلة ديمقراطية جاز بلا الفلسفة الردية - 00:00:00

إذا هنا البيت يتكلم عن أخذ الوسائل الديموقراطية وهو في الحقيقة نظم لقرار المجمع الفقيهي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي  
حيث صدر القرار رقم مئتين وخمسة في عام الف واربع مئة وستة وثلاثين - 00:00:15

ونصه ونصه لا مانع شرعاً من الاستفادة مناليات الديموقراطية شوف اذا الوسائل الاليات هي الوسائل لا مانع شرعاً من الاستفادة من  
اليات الديموقراطية فيما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع. ايضاً هذا القيد انه تكون يكون أخذ الوسيلة - 00:00:36

محقاً للمصلحة ولسه أخذ الوسيلة هكذا شيئاً لازماً واضح بعض الناس يتصور انه اذا قلنا يجوز أخذ الوسائل انه لا بد من الأخذ منها  
لا بد من الأخذ بها. لا - 00:00:59

انما هو امر جائز. وهذا القيد الذي هو فيما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع قد اشرنا اليه في اول النظم في قول الناظم وربما اطلقت  
الاتضاح قيد كمنع الضر والصلاح اذا نص القرار لا مانع شرعاً من الاستفادة مناليات الديموقراطية فيما يحقق مصلحة الفرد  
والمجتمع - 00:01:12

بعد فصلها عن اصلها الفلسفية الذي يقوم على حكم الشعب دون تقييد باحكام الشريعة الاسلامية. الذي قامت عليه في المجتمعات غير  
الاسلامية. اذا هذه الفلسفة التي قامت عليها لطيف المجتمعات غير الاسلامية وهي فلسفة - 00:01:34

ان الحكم للشعب لا شيء فوقه غير يعني اذا الشعب اختاره حكماً بشيء يخالف الشرع يوافق الشرع في فلسفة الديموقراطية ان  
الشعب هو مصدر السلطات. هو مصدر الحكم وهذا الفلسفة هذه مرفوضة. كما قرر قرار المجمع انها مرفوضة - 00:01:50  
لا يجوز ان تأخذ بالفلسفة التي يجعل لها هناك شيئاً فوق حكم الله سبحانه وتعالى اي نعم اذا يقول القرار مع فصلها بعد فصلها عن  
اصلها الفلسفية الذي يقوم على حكم الشعب دون التقييد باحكام الشريعة الاسلامية. الذي قامت عليه في المجتمعات غير الاسلامية. مع  
مراجعة - 00:02:11

الشرعية يعني حتى هذه الاستفادة من هذه الوسائل ليست مطلقة وإنما هي ايش؟ مع مراعاة الضوابط الشرعية اذا كان فيه بعض  
الوسائل ممنوعة لا يجوز الاخذ بها واضح اه مع مراعاة الضوابط الشرعية وخصوصيات كل دولة من الدول الاسلامية - 00:02:32  
وهذا ايضاً امر مهم فان الاحكام التي تتعلق بالوسائل التي تتغير من زمان الى زمان ومن مكان الى مكان ومن حال الى  
حال وهي القاعدة الفقهية التي تقول لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان او بتغير الاحوال - 00:02:54

فلا لا يعني يتخيّل الانسان ان خلاص هذه الوسائل ضربة لازب يجب ان تطبق في كل زمان وفي كل مكان وفي كل مجتمع لا غير  
صحيح اي نعم. قال مراعاة للمصلحة التي تعتبر من اسس تبرير الحكم الشرعي في فقه الاسلام - 00:03:12

اذن رأي المصالح والقاعدة ايضاً ان تصرف الامام في الرعية منوط بالمصلحة. تصرف الامام في الرعية انيط بالمصلحة المرعية فهذا  
ما يتعلق بقرار المجمع الفقيهي في هذه المسألة والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين - 00:03:31